

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣٠٢

الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٢/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دنيسف (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين السيد غارسيا مريتان
	البرازيل السيد تريس دا فنتورا
	بنن السيد زنسو
	الجزائر السيد جفال
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة تاج
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا السيد دومترو
	الصين السيد لي جنوا
	فرنسا السيد دو ريفيير
	الفلبين السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جونستن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد أولسن
	اليابان السيد كتاوكا
	اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2005/642)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-59482 (A)

* 0559482 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

التقرير الخاص للأمين العام عن الحالة في الصومال

(S/2005/642)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دواله (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/642 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضي الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد جميع بياناته وقراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، وعلى وجه الخصوص بيانه الرئاسي (S/PRST/2005/32)

المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥، والقرار ١٦٣٠ المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

”ويرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/642)، ويؤكد مجددا التزامه بتحقيق تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال واحترامه لسيادة وسلامة أراضي الصومال واستقلاله السياسي ووحدته، تمشيا ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن البلاغات التي وردت مؤخرا عن الأنشطة العسكرية والخطب العدائية ويؤكد عدم قبول اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية كوسيلة لتسوية الخلاف الراهن داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ويدين المجلس بأشد لهجة محاولة اغتيال رئيس الوزراء علي محمد غيدي، التي جرت، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، في مقديشو.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه وخيبة أمله إزاء عدم إحراز تقدم صوب تحسين الروابط بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وانعدام فعالية البرلمان الاتحادي الانتقالي الذي يضطلع بدور هام في تعزيز العملية السلمية. ويدعو المجلس جميع الأطراف الصومالية وجميع قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى اتخاذ خطوات محددة صوب التوصل، دونما تأخير، إلى اتفاق من خلال حوار شامل، ويشيد المجلس بمبادرة رئيس الوزراء الرامية إلى عقد اجتماع مبكر لمجلس الوزراء بكامل هيئته، في مقديشو، تعقبه دورة كاملة للبرلمان. ويؤكد المجلس على أن المسؤولية الرئيسية عن إحراز تقدم تجاه عودة

الكامل للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ ويحثها على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحاسبة المخالفين.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لزيادة حوادث القرصنة على امتداد سواحل الصومال. ويدين المجلس عمليات اختطاف السفن التي حدثت مؤخرا في المنطقة، وبخاصة السفن التي تحمل الإمدادات الإنسانية إلى الصومال. ويحث المجلس المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والأطراف الفاعلة الإقليمية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، على العمل سويا لمعالجة هذه المشكلة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المتزايد إزاء حالة المليون صومالي الذين يعيشون في حالة طوارئ إنسانية أو يعانون ضائقة معيشية خانقة، وإزاء ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في أجزاء من جنوب الصومال، حيث تتفاقم حالة سوء التغذية. ويؤكد المجلس على أن تحسين إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى جميع الصوماليين المحتاجين عنصر هام في بناء سلام ومصالحة دائمين.

”ويعترف مجلس الأمن بدور مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، وبما تقدمه من مساهمة في التقدم المحرز في عملية تسريح الميليشيات وتحسين الحالة الإنسانية في الصومال.

”ويحث مجلس الأمن بقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على كفالة وصول الخدمات الإنسانية وتقديم الضمانات المتعلقة بسلامة وأمن موظفي المعونة. ويدين المجلس بأشد لهجة اغتيال

الحكومة إلى أداء وظائفها بفعالية في الصومال تقع على عاتق قادة وأعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

”ويؤكد مجلس الأمن تأييده القوي للممثل الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى تيسير العملية السلمية في الصومال، ويشجع المبادرات الصومالية الداخلية الجارية. ويدعو المجلس جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها الكامل والفعال في هذا الصدد.

”ويشيد مجلس الأمن بالبلدان المجاورة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وجميع الدول الأعضاء المعنية، على حرصها الشديد وجهودها المتواصلة في دعم العملية السلمية في الصومال. ويحثها مجلس الأمن على استخدام نفوذها وقدرتها على التأثير من خلال نهج مشترك لكفالة حل المؤسسات الاتحادية الانتقالية لخلافاتها، وبناء الثقة من خلال حوار يشترك فيه الجميع، والمضي قدما بتسوية المسائل الرئيسية المتصلة بالأمن والمصالحة الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن تأييده المتواصل للمؤسسات الاتحادية الانتقالية ويؤكد من جديد الحاجة إلى وضع خطة وطنية للأمن والاستقرار يجري الاتفاق عليها ويتم من خلالها توجيه أية جهود رامية إلى إعادة بناء القطاع الأمني.

”ويدين مجلس الأمن ازدياد تدفقات الأسلحة إلى الصومال والانتهاكات المستمرة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إليها. ويذكر المجلس كذلك جميع الدول بالامتنال

ضابط أمن صومالي تابع للأمم المتحدة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في كيسمايو. كما يدعو المجلس إلى محاسبة المسؤولين عن اغتياله.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2005/54.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لعملية السلام في الصومال والتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة في هذا الصدد“.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.